حول نظرية خاصة بالنحو القرآني:

«القرآن فوق النحو».. محمد رشيد رضا

أ. د. خالد فهمي
كلية الآداب - جامعة المنوفية

يعلم الدارسون جميعا لعلوم اللسان العربي أن نشأة النحو كانت بتأثير مباشر من إرادة خدمة الكتاب العزيز، إن على مستوى مسائله وقواعده وحقائقه، وإن على مستوى جهازه الاصطلاحي.

يقول ابن فارس اللغوي في: الصاحبي (ص:٨٣): «كان مما جاء في الإسلام ذكره» مواضعات العلوم؛ كالنحو.

وفشا في أدبيات علوم اللسان التعبير عن هذه الحقيقة المستقرة التي تنطق بالأثر الجبار الذي أحدثه الإسلام في بنية لغة العلوم المختلفة، منها لغة النحو، ومنهجه.

وظهرت عبارات صيغت في صورة قواعد على نسق القواعد الأصولية والنحوية من مثل: قاعدة «أن القرآن حاكم على اللغة»، ومن مثل قاعدة «لولا القرآن ما كانت العربية»، ومن مثل قاعدة «لولا القرآن ما كانت المعاجم العربية»... إلخ.

وكان من آثار هذا الشعور العلمي المستفيض في مجال الدرس النحوي العربي أن شغل الاحتكام إلى القرآن، وقراءاته المختلفة حيزا كبيرا في باب الاستشهاد والاحتجاج، وتأسيس قوانين النحو، والكشف عن أسرار النظام في اللسان العربي.

وتطور الأمر للدرجة التي استقل فيها مبحث الاستشهاد بالكتاب العزيز في معالجات النظرية النحوية عند العرب، وأصبحت هذا القضية محل تقدير الدارسين المعاصرين.

تجليات الإيمان

لقد كان من آثار شيوع النظر إلى الكتاب العزيز بما هو حاكم على النحو واللغة، ظهور قطاع من الأدبيات يرعى فحص ما يمكن تسميته بنظرية النحو القرآني.

أعلم أن القارئ يعلم أن النظر النحوي المعاصر مستقر على الإسهام العبقري للكتاب العزيز في تأسيس البنية المعرفية للنظرية النحوية للسان العربي بنسبة كبيرة جدا.

غير أن ظهور أدبيات ترفع عنوان «النحو القرآني» أو «نظرية النحو القرآني» أمر حديث يعود إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي.

وإن كان ذلك التاريخ مسبوقا بكل تأكيد بمحاولات كثيرة جدا على امتداد قرون ممتدة بما يغذيها من أقوال العلماء الذين تنبهوا لحاكمية الكتاب العزيز المعرفية، حتى وصل بنا الزمان إلى العبارة التي صكها محمد رشيد رضا في تفسير المنار (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م، ج٧، ٣٠، ص١٨٧)، التي يقول فيها: «والقرآن فوق النحو»! ويوسع القول فيقرر أن للنحاة: «مذاهب في النحو والفقه يزنون بها القرآن فلا يفهمونه إلا منها، والقرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها. فهو أصل الأصول. ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مرذول». ويبقى أن أهم من خدم هذه النظرية من المعاصرين، وأوقف عليها جانبا كبيرا من وقته وجهده العلمي منحصر في عمل عدد من النحاة هم:

أ- الأستاذ الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، ت١٩٨٤م، رحمه الله تعالى، بكتابه الفذ: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (دار الحديث، القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

ب- الدكتور أحمد مكي الأنصاري، رحمه الله تعالى، بكتابيه:
«الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين» (دار المعارف، القاهرة،١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

«نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية» (دار القبلة، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ).

وكان سبق أن نشر فكرته في بحث بعنوان: «نظرية النحو القرآني» في مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، في مكة المكرمة (العدد٥، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

ج- أحمد عبدالستار الجواري (١٩٨٩م) في كتابه «نحو القرآن» (المجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة ١٩٧٤م).

ولايعدم الدارس المعاصر بعض المحاولات التي شعرت بالمشكل هذا، وحاولت أن تلمسه بصورة أو بأخرى بتأثير من هذه الأدبيات السابقة الرائدة، من مثل بحث الدكتور محمد المختار المهدي: «تقعيد النحو بين النص القرآني والشعر العربي» سنة ١٤٠٥هـ.

وتطور تأثير الكتابات في هذا المنحى لتتخذ بعدا آخر، تطبيقا عمليا، يروم ضبط تعليم النحو باعتماد ما جاء في الكتاب العزيز عندما يرد، فيكون: «ما جاء في القرآن... حجة قاطعة» على حد تعبير الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١٣/١).

وممن حاول ذلك الدكتور إبراهيم سيد البليزي في كتابه التعليمي: «النحو القرآني» (دار المحدثين، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م)، وقد سبقه جميل أحمد خضر بكتابه: «النحو القرآني: قواعد وشواهد».

ثم كان نوع تأثير آخر تفرع - من وجهة نظرنا - عن الدوران في فلك نظرية النحو القرآني ظهرت تجلياته في إعادة دراسة التقعيد النحوي في العربية على هدي من بعض خصوصيات ما جاء به الكتاب العزيز، وكان للعقيدة نصيب الأسد من ذلك الطرح على ما نرى في كتاب «أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي»، للدكتور مصطفى أحمد عبدالعليم بخيت، (دار البصائر، القاهرة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م).

ولم تعدم تأثيرات هذا التوجه بعض النتائج التي وجهت إلى إعادة فحص المنجز النحوي في كتابات المفسرين المسلمين تعيينا، على ما نجد أثره في الدراسة المهمة: «النحو وكتب التفسير»، للدكتور محمد إبراهيم عبدالله رفيدة (دار الجماهيرية للنشر، مصراتة، ليبيا، ١٩٩٠م).

هذه صورة عامة لمنجز النحاة المعاصرين المتعاطين مع ما شاع تسميته باسم: «نظرية النحو القرآني»، أو «النحو القرآني»!

خصائص الإنجاز

إن فحص منجز النحاة المعاصرين إلى تأسيس نظرية للنحو القرآني، كما عكستها الأدبيات المشار إليها هنا، يكشف عن مجموعة من الملامح العامة التي يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا- تأخر هذه الدعوة النسبي في العصر الحديث.

وهذا التأخر النسبي يبعث على طرح مجموعة من الأسئلة تتعلق بدوافع الدعوة، وبغيابها عن حقبة جيل الرواد من اللغويين العرب المعاصرين الذين بدا منجزهم قريب الصلة بالدوافع الإحيائية العربية.

وهو ما يميل بالدعوة ليحصرها في نطاق فردي محدود الدوافع من جانب، أو مبالغ في التماس محددات الدعوة بغير وجه حق من جانب آخر.

ثانيا- تركز الدعوة إلى ما سمي بنظرية النحو القرآني في الجانب المشرقي من الوطن العربي، وتعيينا في مصر، ثم في العراق.

وهو أمر يمثل استمرارا للتأسيس المعاصر للدراسات اللغوية (اللسانيات)، الذي شهدت مصر ميلاده الأول، إن في إرهاصاته الإحيائية على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، وإن في بداياته التأسيسية بتأثير الغرب الأوروبي مع الاقتراب الشديد من النصف الثاني من القرن العشرين.

ولم يظهر دخول المغاربة على الخط، ربما لاعتبارات معرفية تتعلق بما ظهر من المبالغة غير المسوغة التي ارتبطت بأجواء الدعوة إلى النحو القرآني، وبشخوص الدعاة إليها، وقلتهم الظاهرة.

ثالثا- قلة الأدبيات الداعية إلى هذه النظرية بشكل ملحوظ.

رابعا- عدم تورط أسماء كبيرة في الدعوة المباشرة لهذه النظرية.

صحيح أن ثمة توجها معلنا من جانب فريق كبير من اللسانيين العرب الرواد في مصر إلى الدعوة إلى منح الكتاب العزيز وزنا نسبيا كبيرا في التقعيد النحوي، وتأسيس بنائه، من مثل: إبراهيم أنيس وتمام حسان

وغيرهما، لكن أحدا منهم لم يتورط في الدعوة إلى ما يسمى نظرية النحو القرآني، والنحو القرآني، ولا ظهر من كتاباتهم أي دعوة للاكتفاء بالنص الجليل في تأسيس النظرية النحوية من دون بقية نصوص اللسان العربي المعتمدة.

حتى الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، الذي قرر في دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٣/١) أن «ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة» لا يفهم منه الدعوة إلى تأسيس نظرية في النحو القرآني، ذلك أنه ركن إلى الإقرار بأنه كان للنحويين نوع عناية باستقراء القرآن الكريم في جميع رواياته (٥/١) من جانب، وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن» (٦/١).

إن واحدا من أهم ما يدفع إليه العمل المرجعي الجبار: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» هو إعادة كتابة النحو العربي في ضوء الاستقراء الدقيق لأساليب الكتاب العزيز أولا، وهو يقول بوضوح شديد (١٢/١): «ولست أقول بأن القرآن قد تضمن كل الأحكام النحوية، فالأساليب التي لم يرد تطهيرها في القرآن لا يلتفت إليها ولا يعمل بها، وإنما أقول: ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع نلتمسه في كلام العرب».

إن الاتزان واضح جدا في دعوة الشيخ عضيمة. وثمة فارق ضخم بين الدعوة إلى تأسيس نظرية نحوية على مراجعة نصوص كتاب لم يعلن يوما أنه كتاب نحو، ولا استوعب أساليب العرب، وليس من شأنه، وبين الدعوة إلى تصحيح النظرية النحوية العربية العملاقة بمنح الكتاب العزيز الوزن النسبي الأعلى ابتداء.

خامسا- الفقر التنظيري في مواجهة الكتابة النحوية المدرسية ذات الوظائف التعليمية.

سادسا- الفقر الشديد في المراجعات العلمية النقدية للدعوة إلى نظرية النحو القرآني.

منذ ظهرت الدعوة إلى نظرية النحو القرآني لم يشهد الدرس المعاصر مراجعات علمية نقدية لدوافعها ومقوماتها الأساسية.

وربما كانت دراسة الدكتور محمد حسن عواد: «قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني» (بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ٧٤، العدد١/أ، سنة ١٤٣٢هـ/٢٠١١م) صحيح أنها انصبت على نقد أطروحة الدكتور أحمد مكي الأنصاري بالأساس، لكنها لم تعرض للسوابق التاريخية للدعوة إلى نظرية النحو القرآني عند أحمد عبدالستار الجواري وغيره ممن سبقوا الدكتور أحمد مكي الأنصاري.

النحو القرآني!

إن قراءة أوراق قضية الدعوة إلى نظرية النحو القرآني، متمثلة في منجز الدكتور أحمد عبدالستار الجواري والدكتور أحمد مكي الأنصاري، تكشف عن نوع «مزايدة» مبعثها الإيمان المفرط بقيمة الكتاب العزيز من الوجهة النحوية والذي تنزل بصورة حماسية غير منضبطة، ولا محررة بصورة منهجية.

وقد كان من آثار هذا الإيمان الحماسي مجموعة من النتائج هي:

أولا- تضخيم النقول التي تنتقد القراءات في عمل النحاة العرب القدامى بصورة بدت كأنها منهجا عاما مطردا، وهو أمر غير صحيح.

ثانيا- غاب من كل الأدبيات الداعية إلى هذه النظرية فحص الجهاز الاصطلاحي لنقاد القراءات القرآنية، ولاسيما مصطلحات: التلحين، والتقبيح.. وغيرهما، وتأمل سياقات ورودها واستعمالاتها.

وهو أمر ربما يكون مانعا من هذا اللغط الذي اتهموا بسببه بتأخير منزلة الكتاب العزيز في الدراسة النحوية التراثية.

ولعل الدرس المتأني يكشف عن أن استعمال مصطلحات التلحين والتقبيح في سياق نقد القراءات كان يدور في مجال مفهوم الشذوذ وندرة الاستعمال مقارنة بما ورد في نصوص الكلام العربي الأخرى؛ الشعرية والنثرية.

ثالثا- غياب التنبه إلى أن النحو هو علم اعتمد واحدا من أهم الأسس المنهجية التي تتأسس عليها بنيات العلوم، ألا وهو الاستقراء الناقص. وهو في الرؤية الظاهرة السبب في صدور أحكام نحوية وفي الكتاب العزيز ما يخالفها ويعاندها ويسقطها.

نعم، كان ينبغي أن تستقرى نصوص الكتاب العزيز وتراكيبه استقراء تاما دقيقا، واعتمادها بعد هذا الاستقراء في تأسيس بنية علم النحو. لكن هذا

النقص شيء والدعوة إلى اطراح المنجز النحوي التراثي لشواهد تنتقد بعض القراء والقراءات شيء آخر.
إنني اعتقد أن ما قاله الدكتور محمد حسن عواد في بحثه: «قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني» (ص:١٣٩) يبدو صحيحا، على ما قد يبدو عليها من روح عصبية: «منذ كان النحو والنحاة لم نسمع بنحو قرآني؛ أي بنحو مقتصرة قواعده على القرآن وحده»!

قراءة تقيمية

انطلقت إذن هذه الدعوة المعاصرة من رحم تكبير الانتقادات التي وجهها النحاة العرب القدامى لبعض القراءات والقراء، ثم ما كان من انتقادات المستشرقين في العصر الحديث.
وكيف الأمر على أنه دفاع عن القرآن الكريم، وهو حق في بعض جوانبه، كما عبر عنه الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه: «دفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين» (١٩٧٣م).
وقد كان الحق يقضي أيضا أن يفهم أن الانتصار لمنزلة القرآن في التنظير النحوي، هو في الحقيقة إنصاف للنحو أولا، كما يقول الشيخ عضيمة (٢/١): «كان تعويل النحويين على الشعر ثغرة نفذ منها الطاعنون عليهم؛ لأن الشعر روي بروايات مختلفة؛ كما أنه موضع ضرورة؛ لهذا مست الحاجة إلى إنشاء دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته، إذ في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس، وفيها دفاع عن النحو، تعضد قواعده، وتدعم شواهده».
ومن هنا فإن الدعوة إلى نظرية النحو القرآني تكاد تنحصر في عملي الدكتور أحمد عبدالستار الجواري والدكتور أحمد مكي الأنصاري، ومن بعدهما ممن نحا بدعوتهما منحى تعليميا فقط، كما في عملي جميل أحمد ظفر والدكتور إبراهيم سيد البليزي. وفي ما يلي تحليل لمجموعة من المحددات التي اعتمدها أصحاب هذه الكتب في الدعاية لموقفهم:

خطاب العنوان!

تراوح هؤلاء النحاة المعاصرون وترددوا بين عنوانين في الدعاية لنظريتهم في النحو القرآني هما:
أولا- نظرية النحو القرآني (أحمد مكي الأنصاري).
ثانيا- النحو القرآني (أحمد عبدالستار الجواري، وجميل ظفر، وإبراهيم سيد البليزي) مما يؤول في الحقيقة إلى عنصر مركزي واحد هو «النحو القرآني»، وهو مركب وصفي مكون من «موصوف/النحو + نعت/ القرآني»، ولعله كان مقصودا هذا الركون إلى هذا النمط التركيبي للإيحاء للقارئ بمدى التلازم بين النحو ونعته.
وقد بدا من استعمال هذا التركيب في عنوانات هذه الكتب إرادة عدد من الوظائف التي تستهدف القارئ، يمكن إجمالها في ما يلي:
أ- الوظيفة الإغرائية، التي تستهدف استمالة القارئ وجلب تعاطفه.
ب- الوظيفة الإقناعية، التي تستهدف حمل القارئ على تبني مقولاته.
ج- الوظيفة التواصلية التي تستهدف منع مقاومة القارئ، وحمله على التواصل مع معطيات الكتب ابتداء.
د- الوظيفة الدينية، وهي وظيفة استعملت من منطق الوسيلة؛ دعما لتلقي الدعوة إلى النظرية النحوية من وجهة نظر أصحابها؛ نظرا لما يشغله القرآن الكريم في الوعي الإسلامي على امتداد التاريخ.
وقد آزر العنوانات المركزية مجموعة من العنوانات الفرعية، حاولت أن تمنح الدعوة هذه بعضا من الشرعية والمقبولية، وتمثلت هذه العنوانات الفرعية في ما يلي:
أ- النشأة والتطور والمقومات الأساسية (أحمد مكي الأنصاري).
ب- قواعد وشواهد (جميل ظفر).
وقد استهدفت هذه العنوانات الفرعية تحقيق ما يلي:
أ- الإيعاز بالتاريخ الطويل للموقف الداعم للدعوة إلى نظرية النحو القرآني، وهو ما يمليه التحليل المعجمي لمفردتي: النشأة، والتطور!
ب- الإيعاز بالاستقلال المعرفي، أو بصلاحية الدعوة للاصطفاف حولها، وهو ما يظهر من استعمال: المقومات الأساسية - القواعد - الشواهد.
كانت هذه أول خطوة ركن إليها أصحاب هذه الأدبيات، وقد برز من تحليل هذه العتبات النجاح الظاهري؛ بسبب البعد العاطفي الذي لعبوا عليه من وراء الاختيار المعجمي والتركيبي لكلمات العنوانات الأساسية والفرعية. وهو البعد

العاطفي الذي سبق أن لمسه الدكتور محمد حسن عواد في قراءاته لكتاب أحمد مكي الأنصاري.

خطاب المقدمات

مثلما وظف أصحاب الدعوة إلى نظرية النحو القرآني خطاب العنوان لتحقيق عدد من الوظائف، فقد وظفوا خطاب المقدمات لتحقيق الوظائف نفسها.

افتتح أحمد مكي الأنصاري كتابه بمجموعة نصوص استهلالية استهدفت تحقيق وظائف: إقناعية وإغرائية وتواصلية مع قارئه المتوقع، وقد صبت هذه النصوص الاستهلالية في اتجاه ما يلي:

أولا- الإيحاء بجدة القضية، وأصالتها (بحث صغير في وريقات يعالج فكرة جديدة خير من موضوعات لا تحمل فكر جديدا).

ثانيا- الإيحاء بتراكم الأدلة على دعوته منذ القدم، عن طريق مجموعة من العبارات الاستهلالية ذات الإيقاع المؤثر من مثل: القراءة سنة متبعة، والقرآن فوق النحو.. إلى غيرها، ويلاحظ على هذه العبارات الاستهلالية ما يلي:

أ- نقص العزو.

ب-عدم الإشارة إلى أنه مسبوق إلى التقاطها مما صنعه الشيخ عضيمة في مقدمة: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١٤/١) من مثل: «عبارة أبي حيان الأندلسي النحوي: ولسنا متعبدين بمذهب البصريين».

ثم يدخل إلى القضية من باب إغرائي نفسي للضغط على القارئ أو المتلقي، عندما يقرر في الفقرة التي خصصها في مقدمته للحديث عن دوافعه إلى دعوته، فيقرر أن دوافعه متجسدة في ما يلي:

أولا- الدفاع عن القرآن الكريم.

وقد استعمل الدكتور أحمد مكي الأنصاري عبارات متسعة تتجاوز النطاق الموضوعي لدعوته، عندما يقول (ص:١٥): «هناك دوافع متعددة دفعتني إلى ارتياد هذا البحث، وأهمها عندي الدفاع عن القرآن الكريم في جميع الميادين».

أنا أفهم أن يكون دافعه الدفاع عن القرآن في مواجهة النحاة الذين أخروا رتبته في اعتماده في تأسيس العلم، لكنني لا أفهم مسألة التوسعة التي عبر عنها بقوله: «في جميع الميادين» إلا أن يكون الغرض هو الضغط على نفسية المتلقي بطبيعة الحال.

ثانيا- تعديل القواعد النحوية على هدي التمسك بالقرآن الكريم واتخاذه المصدر الأول في وضع القاعدة النحوية.

وهذه حرب في غير موضعها؛ ذلك أن المستقر في نظرية الاحتجاج النحوي بوجه عام، هو النظر إلى الكتاب العزيز على أنه الحاكم، وثمة عبارات أشبه بالقوانين العلمية المتوارثة منذ القديم تدل على هذه المنزلة.

وما كان يعاند ذلك فمرده - كما سبق أن قررنا - راجع إلى تأسيس علم النحو على أساس من اتباع منهج الاستقراء الناقص.

وقد اختلفت مقدمة الدكتور إبراهيم سيد البليزي لكتابه النحو القرآني، واتسم خطابها بقدر من التواضع الظاهر، ولكنها كذلك صبت في الاتجاه الإغرائي نفسه.

إن هذه الدعوة تذرعت بروح سلفية متجاوزة، وضعت الأمر في غير نصابه، وحملته ما لا يحتمل.

خاتمة

إن الدعوة إلى ما سماه بعض المعاصرين باسم النحو القرآني، هي في الحقيقة دعوة صحيحة بالمفهوم الذي يروم استعادة الكتاب العزيز لمنزلته على منصة الاستشهاد والاحتجاج وتأسيس القاعدة النحوية.

ولكن التجاوز والغلو والإفراط التي اتسمت بها خطابات الدعاة إلى هذه الدعوة ظاهر جدا.

وربما تمثل هذه الدعوة مدخلا للطعن على القرآن الكريم نفسه؛ إذ ربما أوحت بأنه كتاب مفارق للأساليب العربية.

إن الحق يقضي أن نقرر أن القرآن الكريم كتاب نزل بالعربية المبينة في أعلى تجلياتها الأسلوبية، والحق يقضي أن يكون الكتاب العزيز هو العمدة عند منظومة التقعيد لقوانين العلم والتراكيب العربية لما جاء فيه من التراكيب والأساليب، ثم تستكمل منظومة التقعيد والتأسيس اعتمادا على بقية أنواع الكلام العربي وفنونه.

إن الصوت المتزن هو الذي يقرر أن القرآن ينبغي أن يكون هاديا لعمل النحاة، ومصححا لما فرط من أحكامهم فلم توافق ما نزل منه.